

† ◊ ΧΗΑΞ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΞΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 04 فبراير 2020

العدد 598

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
06.....	الجلسات العمومية
08.....	جدول أعمال المجلس
09.....	أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة
10.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة
11.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية

■ اجتماع رقم 2020/04

ليوم الاثنين 27 يناير 2020

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 27 يناير 2020 اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، وحضور الأعضاء السادة:

عبد الصمد قيوح	■	:	الخليفة الأول للرئيس؛
حميد كوسكوس	■	:	الخليفة الثالث للرئيس؛
عبد الحميد الصويري	■	:	الخليفة الخامس للرئيس؛
العربي المحرشي	■	:	محاسب المجلس؛
عز الدين زكري	■	:	محاسب المجلس؛
أحمد تويزي	■	:	أمين المجلس؛
أحمد الخريف	■	:	أمين المجلس.

فيما اعتذر عن حضور هذا الاجتماع السادة:

عبد الإلاه الحلوطي	■	:	الخليفة الثاني للرئيس؛
عبد القادر سلامة	■	:	الخليفة الرابع للرئيس؛
عبد الوهاب بلفقيه	■	:	محاسب المجلس؛
إدريس الراضي	■	:	أمين المجلس.

العلاقات مع المؤسسات الدستورية:

- ← **قرار رقم 2020/04/01** بالموافقة المبدئية على المحاور الأولية لمناقشة تقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات واسناد النظر لرئاسة المجلس، لإضافة مواضيع أخرى بعد الاستماع لعرض السيد الرئيس الأول.
- ← **قرار رقم 2020/04/02** بانتداب السيد ادريس الرازي أمينا للجلسة المشتركة المخصصة للاستماع إلى عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بشأن أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2018.
- 5.1- **قرار رقم 2020/04/03** بتحديد يوم الاثنين 10 فبراير 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال كموعدا لعقد جلسة مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية.
- ← **قرار رقم 2020/04/04** بالإعلان عن مسطرة انتخاب المجلس لعضو واحد بالمحكمة الدستورية في إطار تجديد الثلث الأول لأعضائها يوم 29 يناير 2020 مع تضمين اسم المرشح المعني بتجديد العضوية في الإعلان الذي سيصدر عن رئاسة المجلس في الموضوع، على أن تعقد جلسة الانتخاب يوم 11 فبراير 2020 على الساعة الثانية بعد الزوال.
- ← **قرار رقم 2020/04/05** بتوزيع رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "العقار في المغرب: رافعة أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي"، على الفرق والمجموعة بالمجلس.

التشريع:

- ← **قرار رقم 2020/04/06** بإحالة النصوص الواردة على المجلس من مجلس النواب على اللجان المختصة، ويتعلق الأمر بالنصوص التالية:

- مشروع قانون رقم 37.17 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.211 الصادر في 26 من محرم 1393 (2 مارس 1973) المعينة بموجبه حدود المياه الإقليمية؛
- مشروع قانون رقم 38.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 1.81 المنشأة بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية؛
- مشروع قانون رقم 39.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛
- مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي؛
- مشروع قانون رقم 77.17 يتعلق بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي؛
- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادة 202 من القانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.

← قرار رقم 2020/04/07 برمجة الدراسة والتصويت على مقترح النظام الداخلي للمجلس ضمن جلسة عامة تشريعية يوم 04 فبراير 2020 بعد جلسة الأسئلة الشفهية.

■ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2020/04/08 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 28 يناير 2020 على الساعة الثالثة بعد الزوال، برئاسة الخليفة الثالث للرئيس السيد حميد كوسكوس، والسيد إدريس الراضي أمينا للجلسة.

■ العلاقات الخارجية:

← قرار رقم 2020/04/09 بالموافقة على المشاركة في أشغال الدورة 142 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات الموازية التي ستحتضنها جنيف من 16 إلى 20 أبريل 2020.

← قرار رقم 2020/04/10 باحتضان اجتماع اللجنتين الدائمتين للبرلمان الإفريقي المعنيتين بالتجارة والنقل وعقد ندوة موازية حول: "دور البرلمانات الإفريقية في مواكبة تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF"، وذلك خلال الفترة الممتدة من 27 فبراير إلى 07 مارس 2020.

← قرار رقم 2020/04/11 بالموافقة على احتضان مجلس المستشارين لأشغال الدورة السادسة للجمعية العامة لشبكة البرلمانيين الأفارقة لتقييم التنمية، وذلك خلال شهر يوليوز 2020.

← قرار رقم 2020/04/12 بالموافقة على الدعوة الموجهة من طرف الاتحاد البرلماني الدولي للانخراط في الحملة العالمية لتخليد الذكرى 75 لمنظمة الأمم المتحدة.

← قرار رقم 2020/04/13 بالموافقة على طلب رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايب لعقد اجتماع بمقر البرلمان المغربي لتدارس الخطوات العملية لهيكله المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايب خلال شهر فبراير 2020.

← قرار رقم 2020/04/14 بالموافقة على المشاركة في المؤتمر الدولي للبرلمانيين من أجل القدس.

■ أنشطة إشعاعية:

← قرار رقم 2020/04/14 بالموافقة على أرضية ومشروع برنامج المنتدى البرلماني الخامس للعدالة الاجتماعية، على أن يعاد إدراج الموضوع ضمن جداول أعمال الاجتماعات المقبلة للمكتب.

■ مختلفات:

- ← **قرار رقم 2020/04/17 بالموافقة على طلب زيارة مقر مجلس المستشارين من طرف المركب المدرسي NEWTON للتعليم الخصوصي بالتقنيطرة.**
- ← **قرار رقم 2020/04/18 بالموافقة على طلب منظمة الشبيبة الاستقلالية استقبال وفد عنها رفقة رئيس الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطي يوم الجمعة 07 فبراير 2020.**

■ قضايا للمتابعة

■ علاقات خارجية:

- **طلب مجلس النواب التونسي دعم ترشيح تونس لاحتضان الدورة 17 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال سنة 2022.**
- **مراسلة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج تفيد برغبة رئيس مجموعة الصداقة المغربية التركية بالبرلمان التركي في دعوة كل من رئيس مجموعة الصداقة المغربية التركية بمجلس النواب ورئيس مجموعة الصداقة المغربية التركية بمجلس المستشارين للقيام بزيارة عمل إلى تركيا على رأس وفد يتكون من 4 أشخاص إضافيين خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو 2020.**
- **مراسلة من الأمين العام لجمعية الأماناء العاميين للبرلمانات العربية بخصوص عنوان موضوع المؤتمر المقبل للجمعية.**

■ مختلفات:

- **طلب المكتب المغربي لحقوق الإنسان بتنظيم ندوة وطنية حول موضوع "المسار الحقوقي في المغرب منذ دستور 2011: الأسئلة والانتظارات" بقاعة الندوات بالمجلس والاستفادة من حفل شاي على شرف المشاركين.**
- **الدعوة الموجهة للسيد رئيس مجلس المستشارين للحضور والمشاركة في أشغال اللقاء الدراسي المنظم من طرف فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في موضوع "عامة ونصف من المالية التشاركية بالمغرب" وذلك يوم الأربعاء 05 فبراير 2020 بقاعة الندوات بالمجلس.**

■ **جلسة عمومية مشتركة لتقديم عرض من طرفه الرئيس**

الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2018.



طبقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور، عقد مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة عامة مشتركة يوم الثلاثاء 28 يناير 2020 خصصت لتقديم عرض من طرف الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2018.

وفيما يلي النقاط الرئيسية الواردة في هذا

العرض:

- العدد الإجمالي للتصريحات التي تلقتها المحاكم المالية منذ سنة 2010، تاريخ دخول منظومة التصريح الإجباري بالملكيات حيز التنفيذ، بلغ ما مجموعه 232 ألف و339 تصريحاً.
- برمجة أشغال المحاكم المالية خلال سنة 2018 تميزت بالرفع من عدد المهام الرقابية المنجزة الذي وصل إلى 274 مهمة رقابية مقابل 160 خلال السنتين اللتين قبلها، وكذا بتنوع مجال تدخل المحاكم المالية ليشمل مجمل القطاعات العمومية الحيوية مع ارتفاع في عدد مهمات التقييم الأفقي للبرامج والسياسات العمومية.
- المحاكم المالية تصدر ما مجموعه 2.144 قراراً وحكماً في ميدان البت في الحسابات المقدمة من طرف المحاسبين العموميين و68 قراراً وحكماً في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.
- تابعت النيابة العامة على مستوى المجلس 114 شخصاً في ميدان التأديب وأحالت على رئاسة النيابة العامة ثمان (8) قضايا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبات جنائية.

● معالجة إشكالية متأخرات الدولة: سجل المجلس المجهودات المبذولة إزاء عدد من المؤسسات العمومية ومقاولات القطاع الخاص، والتي تهم أساسا الإرجاعات برسم الضريبة على القيمة المضافة، حيث تم أداء ما مجموعه 35,3 مليار درهم إلى حدود أواخر شهر ماي 2019 برسم هذه الضريبة.

● الهدف المتوخى لبلوغ مستوى من الدين يناهز 60 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في أفق 2021، أصبح "أمرا صعب المنال".

● إصلاح أنظمة التقاعد "يستدعي تدخلا حاسما لتسريع وتيرته قصد تفادي نفاذ الاحتياطات وأثره السلبي على ديمومة أنظمة التقاعد وعلى الادخار وتمويل الاقتصاد الوطني".

● إشكالية ديمومة أنظمة التقاعد لا تزال مطروحة، حيث أن العجز التقني للنظام المدني لمعاشات الصندوق المغربي للتقاعد قد بلغ، مع متم سنة 2019، ما مجموعه 5,24 مليار درهم بعد أن كان سجل 6 مليار درهم سنة 2018، و5,6 مليار درهم سنة 2017، كما تراجعت احتياطياته إلى 75.9 مليار درهم.

● نظام التأمين الإجباري عن المرض استغرق آجالا طويلة لتفعيل كل مكوناته، بالإضافة إلى أن تديره يعاني من مجموعة من الاختلالات المتعلقة بالحكامة وتغطية نفقات خدمات العلاج والتوازن المالي للنظام.

● المشرع كان يهدف، من خلال إحداث الوكالة الوطنية للتأمين الصحي وإخضاعها لوصاية الدولة، إلى الرفع من صلاحيتها والحفاظ على استقلاليتها، غير أن "تموقعها المؤسساتي تحت وصاية وزارة الصحة لا يمكنها حاليا من أداء دورها بشكل كامل في مجال التحكم وضبط النظام والزجر عند الاقتضاء، إزاء كافة الفاعلين في منظومة التغطية الصحية الأساسية".

● "التعريف المرجعية الوطنية على الرغم من كونها إحدى الآليات الرئيسية التي تحدد العلاقة بين الهيئات المكلفة بالتغطية والمهنيين، فإنها لم تخضع لأي مراجعة منذ انطلاق نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض سنة 2006".

● المجلس الأعلى للحسابات يؤكد على الصبغة الاستعجالية التي تكتسبها إعادة هيكلة القطاع السمعي- البصري بالمغرب وتجميع مكوناته ضمن قطب عمومي موحد.

المصدر: ومع

■ جلسة عامة تهريرية للدراسة والتصويت على النصوص

التهريعية الجاهزة.



يعقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 04 فبراير 2020 بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مشروع قانون رقم 37.17 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.211 الصادر في 26 من محرم 1393 (2 مارس 1973) المعنية بموجبه حدود المياه الإقليمية؛

2. مشروع قانون رقم 38.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 1.81 المنشأة بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية؛

3. مشروع قانون رقم 55.19 يتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

4. مشروع قانون التصفية رقم 22.19 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2017؛

5. مشروع قانون رقم 46.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

6. النظام الداخلي لمجلس المستشارين في ضوء قرار المحكمة الدستورية رقم 96/19 الصادر بتاريخ 02 شتنبر 2019.

❖ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الأربعاء 29 يناير 2020 أنهت خلاله دراسة مشروع قانون التصفية لسنة 2017 ومشروع قانون يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد صادقت اللجنة على المشروع الأول بأغلبية 09 أصوات ومعارضة مستشار واحد، فيما نال المشروع الثاني بإجماع اللجنة.

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان



صادقت اللجنة يوم الأربعاء 29 يناير 2020 بالإجماع على مشروع القانون رقم 19.55 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وذلك بحضور الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية نور الدين بوطيب.

ويهدف هذا المشروع إلى تقوية أوامر الثقة بين الإدارة والمرفق، وإعادة تأسيس هذه العلاقة على مرجعية محددة تؤطر عمل المرافق العمومية بناء على مساطر دقيقة وشفافة.

وسيمكن هذا النص التشريعي من وضع آليات متجددة لتبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها والإسراع بمعالجة الملفات في آجال محدودة، معتبرا هذا الإصلاح بمثابة لبنة إضافية لإرساء دولة الحق والقانون وتحسين مناخ الأعمال، بما يمكن من تجويد ظروف عيش المواطنين وتسريع وتيرة التنمية بالمملكة تحت قيادة الملك محمد السادس.

❖ لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.

■ الثلاثاء 4 فبراير 2020 على الساعة الحادية عشرة صباحا بقاعة عكاشة.

● الدراسة والمصادقة على المشاريع التالية:

- 1- مشروع قانون رقم 37.17 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.211 الصادر في 26 من محرم 1393 (2 مارس 1973) المعينة بموجبه حدود المياه الإقليمية.
- 2- مشروع قانون رقم 38.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 1.81 المنشأة بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية.
- 3- مشاريع قوانين تهم 22 اتفاقية دولية.

❖ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

■ الأربعاء 5 فبراير 2020 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بقاعة عكاشة.

- دراسة مشروع قانون رقم 77.17 يتعلق بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي؛
- مواصلة دراسة مقترح قانون لتعديل مقتضيات الفصلين 76 و 77 من القانون الجنائي (في ضوء أشغال اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة)؛
- مواصلة دراسة مقترح قانون يقضي بإحداث محاكم رياضية.

■ زيارة رئيس مجلس الشيوخ لجمهورية الشيلي إلى

المملكة المغربية.



بدعوة من رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، قام رئيس مجلس الشيوخ لجمهورية الشيلي السيد Jaime Quintana Leal على رأس وفد برلماني، بزيارة عمل إلى المملكة المغربية من 27 يناير إلى فاتح فبراير 2020.

وتأتي هذه الزيارة في إطار تمتين العلاقات الثنائية المتميزة القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية الشيلي، وتوطيد الدينامية القوية التي تجمع بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الشيلي، خصوصا بعد التوقيع على اتفاقية التعاون بين الجانبين، بمناسبة الزيارة التي قام بها السيد رئيس مجلس المستشارين إلى جمهورية الشيلي في يوليوز 2017.

وقد أجرى الوفد البرلماني الشيلي خلال هذه الزيارة، مباحثات مع مسؤولين في الحكومة والبرلمان المغربيين، كما قام بزيارة إلى الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية.



أجرى رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، يوم الخميس 30 يناير 2020 بمقر المجلس، مباحثات مع رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي السيد Jaime Quintana، الذي يقوم بزيارة عمل إلى بلادنا على رأس وفد برلماني، وذلك تلبية لدعوة من السيد رئيس مجلس المستشارين.

في بداية اللقاء عبر السيد رئيس المجلس، عن اعتزازه القوي بهذه الزيارة وما تشكله من فرصة لتوطيد ما راكمته العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين الصديقين،

واستشراف آفاق المستقبل من أجل بناء شراكة وثيقة ونموذجية، مذكرا في هذا الإطار بأهمية الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى جمهورية الشيلي سنة 2004، والآفاق الواعدة التي فتحتها هذه الزيارة الميمونة في توسيع مجال التعاون مع دول المنطقة على مختلف الأصعدة في إطار التعاون جنوب - جنوب. وأكد السيد رئيس المجلس على دور برلماني البلدين في تعزيز وتمتين هذه العلاقات، لاسيما وأن البلدين سيحتفیان السنة القادمة بذكرى مرور 60 سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية، داعيا إلى استثمار التراكبات التي حققتها الجانبان في علاقتهما، وكذا الفرص التي يتيحها الموقع الجيو - استراتيجي للبلدين سواء في إفريقيا أو أمريكا اللاتينية لبناء شراكة مثمرة وبناءة بما يخدم مصلحة الشعبين الصديقين.

وثن السيد رئيس المجلس زيارة رئيس مجلس الشيوخ الشيلي والوفد المرافق له إلى مدينة العيون، مؤكدا أنها ستمكّنه من الوقوف والاطلاع الجيد على قوة الاستقرار وتعدد الأوراش التنموية المفتوحة بالمنطقة، على اعتبار أن المغرب تحول بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يضيف رئيس المجلس، إلى ورش كبير للإصلاح الشامل وتوطيد المسار الديمقراطي.

كما اعتبر السيد الرئيس، الزيارة إلى مدينة العيون فرصة لترسيخ فهم قضية الصحراء المغربية، واستيعاب دلالات مقترح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية الذي تقدم به المغرب، كحل سياسي، عادل وواقعي لإنهاء النزاع المفتعل حول الأقاليم الجنوبية في إطار السيادة والوحدة الترابية للمملكة.

ولم يفت رئيس مجلس المستشارين، خلال هذه المباحثات، ان جدد التنويه بالموقف النبيل والصائب لبرلمان الشيلي بخصوص قضية الصحراء المغربية، مبرزا في هذا الصدد الأدوار التي لعبها مجلس المستشارين في دحض المغالطات والأكاذيب التي تم ترويجها لدى بعض الأوساط السياسية بأمريكا اللاتينية معتبرا انها كانت ضحية مغالطات ودعاية تعود لزمان "الحرب الباردة".



من جهته، أشاد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي بمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين، مؤكدا في هذا الإطار على أهمية ودور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيزها ومواكبتها لترقى إلى مزيد من التقدم. وعبر المسؤول الشيلي عن إعجابه بالتجربة التنموية والديمقراطية بالمغرب، معتبرا أن زيارته إلى مدينة العيون مكنته من ملامسة الاستقرار القوي الذي تعرفه المنطقة، وفهم أكبر

ملف الوحدة الترابية للمغرب، مجددا في هذا السياق دعمه لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب لحل هذا الملف. هذا ودعا الجانبان إلى مضاعفة الجهود للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية الشيلي.

وبعد أن استمع الوفد البرلماني المغربي إلى عرض قدمه رئيس مجموعة الصداقة الشيلية- المغربية ورئيس لجنة تحديات المستقبل، حول تجربة "برلمان المستقبل" بجمهورية الشيلي، أشاد رئيس مجلس المستشارين بأهمية هذه التجربة، معبرا عن اعتزازه بقرار مجلس الشيوخ الشيلي بعقد النسخة القادمة لـ "برلمان المستقبل" بالمملكة المغربية بشراكة مع مجلس المستشارين، معتبرا أن استضافة المجلس لهذه التجربة الرائدة، من شأنه أن يجعل من المغرب قطبا للتفكير العلمي الرصين في قضايا بلدان وشعوب افريقيا والعالم العربي كما تحولت الشيلي بفضل قيمة برلمان المستقبل الى قطب بأمريكا اللاتينية.

حضر اللقاء، السيد أحمد الخريف عضو مكتب مجلس المستشارين وممثله الدائم لدى برلمان أمريكا اللاتينية والكارييب، والسيد عبد الحميد فاتحي رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية - الشيلية بمجلس المستشارين.

إلى ذلك دعا رئيس مجلس الشيوخ الشيلي، السيد خايمي كينتانا إلى تعزيز العلاقات التجارية مع المغرب. وأكد في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، عقب المباحثات التي أجراها مع رئيس مجلس المستشارين أن زيارته للمملكة على رأس وفد برلماني "تشكل مناسبة للعمل على تعزيز العلاقات التجارية والثقافية بين المغرب والشيلي اللذين سيحتفلان قريبا بذكرى مرور 60 عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية والصداقة". وبعد أن وصف مباحثاته مع السيد بن شماش بـ "المثمرة"، أكد المسؤول البرلماني الشيلي أن اللقاء كان فرصة لتسليط الضوء على جهود بلاده فيما يتعلق بالافتتاح على العالم من خلال عقد "مؤتمر المستقبل 2020".



أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، يوم الأربعاء 29 يناير 2020 بمقر مجلس النواب، أن إصلاح منظومة تمويل الاقتصاد الوطني يعد عاملا محمدا لنجاح أجندة التحول التنموي التي انخرط فيها المغرب.

وأوضح السيد بن شماش، خلال افتتاح الندوة الوطنية التي نظمها مجلس النواب حول "تمويل الاقتصاد الوطني نحو تنمية إدماجية"، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أن نجاعة تمويل الاقتصاد الوطني تعتبر العامل المحدد لنجاح الاستراتيجيات الاستثمارية والمبادرات المقاولاتية.

وبعد أن أكد أن الابتكار المالي سيكون كلمة السر في مسار إصلاح منظومة تمويل الاقتصاد الوطني، اعتبر السيد بن شماش أن المغرب مدعو لإصلاح عميق للقطاع البنكي، بانسجام مع التغيرات التقنية التي يعرفها القطاع على المستوى العالمي، وكذا تماشيا مع الدعوة الملكية لتقوية مساهمة القطاع البنكي في الدينامية الاقتصادية الوطنية.

وشدد في هذا الصدد، على ضرورة العمل على إعادة النظر في الإطار القانوني للأبنك ومؤسسات الائتمان والرقبي به لمرتبة "مدونة بنكية ومالية"، بجانب العمل على الارتقاء بالعلاقة بين المستثمرين والأبنك، وتعزيز العرض البنكي الوطني لضمان استمرارية الدينامية الاستهلاكية، من خلال خدمات الأبنك الخلوية وإتاحة إمكانية الدفع المتفرق عبر البطاقات البنكية وتمكين المواطنين والمواطنات من البطاقات الائتمانية عوض الاكتفاء بالبطاقات البنكية للدفع.

ودعا رئيس مجلس المستشارين إلى إحداث منصات خاصة بتمويل وتبعية مشاريع الشباب والمقاولين الذاتيين، مع تقوية مكانة الأعمال المصرفية الإلكترونية، والتأسيس لمرحلة العملات الرقمية المشفرة، بالنظر لكونها مصدرا كبيرا للدخل بالنسبة لشريحة عريضة من الشباب المغربي التي تنشط في ميدان التشغيل الذاتي.

وركز على أهمية تسريع مسار إعادة النظر في منظومة الضمانات وتدابير المخاطر، وذلك انسجاما مع مضامين القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، الذي يهدف إلى تسهيل ولوج المقاولات إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة، عبر تقديم الضمانات المنقولة المتوفرة لديها؛ وتعزيز الحرية التعاقدية في مجال الضمانات المنقولة، مع الحرص على تحقيق الأمن القانوني التعاقدية؛ وتحسين شروط تنافسية المقاولات عبر تأمين عمليات تمويل الاستثمار.

واعتبر السيد بن شماش أن هذه الإصلاحات من شأنها الارتقاء
بهندسة الناتج البنكي الخام، الذي تنبني 80 في المئة من موارده على خدمات
الوساطة المتعلقة بالقروض، وهو ما يدفع للتفكير في بدائل جديدة، أبرزها
تقوية سوق رؤوس الأموال، التي ينبغي العمل على إصلاحها وتوسيع طبقة المستفيدين من خدماتها.

ودعا أيضا إلى تسريع مسار إنشاء سوق خاصة بالمقاولات المتوسطة والصغرى ببورصة الدار البيضاء،
ووضع إطار قانوني يستوعب الجيل الجديد من المنتجات المالية كسندات المقاولات والمنتجات المالية الفريدة
والمشتقات المالية، مشددا على ضرورة التفكير في إتاحة إمكانية تمويل الجماعات الترابية عبر السندات بغية تنوع
أساليب تمويلها وتوسيع عرض السوق الوطني لرؤوس الأموال.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma